آفاق

ديمقراطية البنادق!!

● حراس النواب ومجلس النواب الذين حاولوا الاعتداء على رئيس الوزراء عبدالقادر عبدالرحمن باجمال في حرم المجلس إذا كانوا قد تصرفوا من تلقاء أنفسهم فتلك مصيبة، أما إذا كان تصرفهم المشين بإيعاز وتحريض في استعراض للقوة فإن المصيبة أعظم.

وما يثير التساؤل والشكوك أكثر هو أن هذا السلوك غير الحضاري وغير الديمقراطي وغير الشعبي يتكرر للمرة الثانية وفي المكان نفسه وربما من الناس أنفسهم الذين فعلوه تلك المرة.

إذا كان القصد تخويف رئيس الوزراء فهذه طريقة بائسة سواء كانت لرسم السياسات أو لمحوها أو لتعديلها، فمثل هذه الأمور لاتستقيم مع الفرض، ولاتنسجم مع القوة، ولاتستجيب لهوى النفوس الطامحة والجامحة والمستهينة بالحوار وقوة العقل.

إن مجلس النواب هو ثمرة كفاح طويل للشعب اليمني للارتقاء نحو الشورى والتعددية والديمقراطية والأخذ برأي الأغلبية التي تأخذ بعين الاعتبار اطروحات الأقلية وتأخذ أفضل ما فيها ضمن برامجها، وأي إجهاض لهذه التجربة التي حازت اعجاب العالم وكسبت الاحترام لليمن عربياً ودولياً إنما يدلل في أحسن الفروض على قصر نظر وسوء تقدير وتدبير.

فضل النقيب

وأنا على يقين أن أغلبية ورئاسة مجلس النواب تدين مثل هذا التصرف والسلوك الخارج وتتبرأ منه ولكن المطلوب هو اجتثاث مثل هذا السلوك ووضع قواعد سلوك منضبطة ودستورية ومجازاة الذين يسيئون الى المجلس والى سمعة اليمن والديمقراطية في الداخل والخارج، والتي أرستها التجربة التي رعاها القائد علي عبدالله صالح ورفض في كل الظروف أن ينحاز عنها قيد أنملة.

إن المجلس ينبغي أن يمثل أعلى درجات الوعي والإحاطة والمعرفة بالضرورات المرعية والمحرمات، وهو قدوة للشعب الذي يمثله النواب بمختلف انتماءاتهم ومشاربهم، علماً أن الناس على دين مجالسهم النيابية في عصرنا الحاضر، فإذا وجدوهم ناظرين الى المصالح العليا للوطن والى مستقبل الأجيال القادمة ومنحازين لضوء العقل قلدوهم وساروا على نهجهم ومنهاجهم، وإذا وجدوهم مثل عكس ذلك اخذوا هم ايضاً القانون بأيديهم ولحنوا عليه ما شاءوا وكما يشاؤون.

وبما أن المجلس الموقر هو سيد قراره كما يقول اخواننا في مصر فإن الشعب اليمني ينتظر ذلك القرار السيادي الذي يعيد الى المجلس هيبته والى الديمقراطية آلياتها والى التعددية تعبيرها النيابي.

وفي كل الأحوال فقد تصرف دولة رئيس الوزراء بمسؤولية عالية كرجل دولة قد نختلف معه أو نتفق مع سياساته ولكننا نحترم سلوكه الحضاري وقدرته على امتصاص الاستفزاز بأقل قدر من الخسائر المعنوية، وهو بذلك كسب احترام الناس وتقديرهم وأحسن الى سمعة اليمن بقدر ما أساء أولئك الذين عمروا بنادقهم وقيل انهم هتفوا: سنجرعك الرصاص قبل أن تجرعنا الجرعة.. يالها من ديمقراطية على أسنة الرماح وفوهات البنادق.

مخاطر الغزو الثقافي في عصر العولمة

عبدالله ناجي راشد

▫ كانت ثورة الإعلام والاتصالات نتاجاً طبيعياً للثورة الصناعية في أوروبا، وبالقدر الذي تطورت فيه التكنولوجيا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تطورت معها وسائل الاتصال كمرافق عملي لطبيعة التطورات التي رافقت العمليات الصناعية والاقتصادية والتجارية وتحول العالم بكامله إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقاً من خلال تحرير التجارة الدولية وتشجيع متدفقات رؤوس الأموال..

وقد دخلت الثورة الصناعية والتكنولوجية مرحلة جديدة اعتباراً من ستينيات القرن العشرين حين انتقل مركز الثقل في الثورة التكنولوجية إلى مجال المعلومات ثم الاتصالات أي تحول الاقتصاد من اقتصاد السلع العينية إلى اقتصاد المعلومات، كما حولت ثورة المعلومات الأشياء من خلال رموز ومؤشرات في شكل سندات وأسهم وعملت الثورة الصناعية الإلكترونية على توليد ثورة مالية جديدة تنتقل فيها الثروات عبر الأثير على اتساع الكون لا تقف أمامه بوابات الجمارك أو عيون إدارات النقد.

ولم يقتصر الأمر على انتقال الأموال والسلع من خلال التعامل مع هذه الأسواق والأوراق المالية والعقود، بل أصبح الدور الرئيسي لثورة المعلومات هو نقل الأفكار والمذاهب وصور الحياة وأنماطها إلى مختلف أنحاء العالم في زمن قياسي، أي أن العالم قد أصبح قرية صغيرة بفعل القنبلة المعلوماتية التي تمكننا من أن نرى أي حدث في العالم في لحظة وقوعه بالصوت والصورة، وعلى هذا التأسيس فإن ثورة الإعلام والاتصالات لم تكن ثورة عفوية، بل تحكمت فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية، فالعوامل التقنية لثورة الإعلام والاتصالات تتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر وبرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات، وخاصة ما يتعلق منها بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية و شبكات الإنترنت، أما العوامل الاقتصادية فتتمثل في عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من إسراع في حركة السلع وتنقل رؤوس الأموال، وهو ما يتطلب بدوره الإسراع في تدفق المعلومات إلى القدر الذي أصبحت فيه المعلومات سلعة قائمة بذاتها، وبهذا أصبحت نظم الإعلام والاتصال وسيلة للقوى الاقتصادية لعولمة الأسواق وتنمية النزعة الاستهلاكية من جهة، ومن جهة ثانية أصبحت وسيلة لتوزيع صناعة الثقافة من موسيقى وألعاب وبرامج تلفزيونية وغيرها لشعوب البلدان المتخلفة.

أما العامل السياسي فيتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام من قبل القوى السياسية في مختلف الأنظمة بهدف سيطرتها وإحكامها على قبضة الأمور وتوجيه الرأي العام والتأثير عليه.

ومن هذا المنطلق نستطيع القول إن الثورة التكنولوجية الاتصالية قد تبلورت في إطار بنى عالمية عملاقة تجسدت فيما يعرف بالثلاثي التكنولوجي المتمثل في أقمار البث المباشر وشبكات المعلومات الدولية والاتصالات اللاسلكية، والتي تتقاسم السلطة في تسيير إدارة شؤون العولمة مع الثلاثي الاقتصادي المتمثل بالدول الصناعية الكبرى وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذا الثلاثي التكنولوجي تسيطر عليه وبشكل مباشر الدول الصناعية الكبرى مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وكندا، وتسيطر أكبر (١٥) شركة أمريكية في مجال الإلكترونيات على ما مقداره (٧٥٪) من الإنتاج الصناعي الإلكتروني العالمي في مجال الإلكترونيات، وقد بلغ حجم معاملات الاتصالات عام ١٩٩٥م ما يعادل (١٠٪) من التجارة العالمية، وهي نسبة تزيد على إنتاج قطاع السيارات، أما على صعيد السيطرة على شبكة الإنترنت وتوجيهها نلاحظ مثلاً أن هناك (١٠٠) موقع من الإنترنت تسيطر على (٨٠٪) من إجمالي زوار مواقعها تاركة الخمس الآخر ليتنافس عليها ملايين المواقع في العالم، مما يعني أن هناك سيطرة كاملة على مضمون الرسالة الإعلامية، ومن يسيطر على مضمون الرسالة الإعلامية يصبح قابضاً على اللعبة الإعلامية برمتها، أضف إلى ذلك أن الوكالات العالمية الكبرى تسيطر على (٨٠٪) من حجم المعلومات والأخبار منذ زمن طويل، وهذا يعني توسع الهوة القائمة في حجم صناعة المعلومات وتداولها بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد حداتها باستمرار مع تطور الوسائل التكنولوجية الاتصالية المعاصرة.

وعلى هذا الأساس فإن التكنولوجيا أفضت إلى مجموعة من النتائج منها :

○ ظهور ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية، مما يعني أن ليس بإمكان أي دولة أن تعمل حاجزاً أو ستاراً يمنع دخول المعلومات عبر وسائل الاتصالات المختلفة داخل حدودها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الترابط الإعلامي العالمي، بمقابل تهميش الثقافات القومية للشعوب المتخلفة غير القادرة على صناعة المعلومات وتبادلها.

○ تطور مستويات الخدمة على مختلف وسائل الاتصال المسموعة والمرئية، وذلك من خلال السرعة في نقل الخبر، كما استفادت الصحافة من عملية التقدم التكنولوجي وذلك برفع مستوى إنتاجها الإعلامي من الطباعة والتصوير والإخراج وحفظ المعلومات.

○ أفضت هذه الثورة إلى بروز ثقافة الصورة والمثقف التلفزيوني، كما أفضت الثورة الاتصالية إلى مجموعة من العوامل السلبية يأتي على رأسها :

– زيادة الخلل في التدفق الإعلامي بين دول الشمال ودول الجنوب، نتج عنها انهيار السيادة القومية للإعلام، مما يعني قدرة المرسل على صياغة ثقافة المستقبل، مما يعني أن الجنوب أصبح سوقاً للاستهلاك الإعلامي من أخبار ومسلسلات وإعلانات تجارية، مما أدى بدوره إلى تدفق الثقافات الغربية والمعلومات دون ضوابط وانعدام كلي في جانبي التبادل والمنافسة.

ولهذا نلاحظ أن العنف الذي يمارس من خلال القوى الرمزية اللينة وليس الصلبة، والتي تتعامل هنا بالجذب لا بالضبط، بالترغيب لا بالترهيب، من أجل انتزاع الإرادة وانتزاع السلاح، وهكذا وظفت القوة الرمزية في خدمة القوى الاستعمارية والفضائيات مقابل منصات إطلاق الصواريخ، وأصبح التلفزيون والكمبيوتر أدوات حرب كاسحة، وهذا التنافس على الخريطة الإعلامية والثقافية ليس بين الغرب والدول النامية فحسب، بل إن هناك صراعاً أمريكياً أوروبياً هادفاً إلى تهميش الثقافة الأوروبية، فقد صرح مثلاً وزير الثقافة للاتحاد الأوروبي في بيان صدر عام ١٩٨٨م على خطر التهميش الذي تتعرض له الثقافة الأوروبية في عالم توحده الصور والرسائل الأمريكية، والحقيقة الثانية أن هناك تنافساً بين الثقافة الإنجلوأمريكية والثقافة الفرنسية، وما تستعمله أمريكا اليوم هو نفس الأسلوب الذي استعملته بريطانيا وفرنسا في وقت سابق حين استخدمت الثقافة كوسيلة للغزو الثقافي والسياسي والعسكري من خلال الإرساليات والنشر والترجمة.

وعلى ضوء الخلل في ميزان صناعة المعلومات وتصديرها وبين من يصنع التكنولوجيا ويصدرها وبين من يستوردها نلاحظ أن هناك جملة من المخاطر والتبعية الثقافية والغزو الثقافي في تفوق التبعية الاقتصادية، وتكمن هذه المخطر في :

○ في ظل الأجواء المفتوحة للقنوات الفضائية وحرية انتقال المعلومات نجد أن البلدان النامية عبارة عن سوق مفتوحة لاستقبال البث الفضائي الخارجي بكل حسناته وسيئاته، أضف إلى ذلك عقم الإعلام المحلي وغياب الحرية الإعلامية وحرية الفكر والإبداع في البلدان النامية جعلت المواطن يعزف عن مشاهدة القنوات المحلية من إذاعة وتلفزيون ويستميل إلى القنوات الخارجية بكل ما تعكسه من ثقافات لا تتناسب وثقافة الواقع المحلي كالأفلام الخليعة وأفلام العنف ونمط الحياة وبهرجة الإعلانات الدعائية.

○ من مخاطر الإعلام والاتصالات تكبير الصغار وتصغير الكبار، وذلك بما تفرضه هذه التكنولوجيا من خصائص جذب وإبهار للكبار كألعاب التسلية وأفلام الخيال والمغامرات وغيرها.

○ تهديد حرية الإنسان وخصوصيته الفردية باقتفاء آثار تعامله مع شبكة الإنترنت وفي الجانب الآخر أننا نستقبل كل أشكال المعلومات والثقافات من هذه الشبكات ونصبح عبارة عن متلقين سلبيين نستقبل دائماً ولا نرسل أبداً، وعلى حد تعبير الجابري فإن العولمة هي حدود أخرى ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والسلوك.

○ تكنولوجيا الاتصالات أدخلت المكان في دائرة العولمة وأوجدت ضعف ارتباط الإنسان بأرض الأهل وفقدان الأمكنة لطابعها الخاص، فمثلاً لا نستطيع أن نميز بين مطار دبي وفرانكفورت أو حي في القاهرة وحي في طوكيو وحي في بريطانيا، وكل هذا النسيان يؤدي إلى نسيان تراث الأجداد وثقافتهم، وبنفس تغير المكان تغير الزمن، فمثلاً بدلاً من أن كان لكل بلد توقيتها الخاص نلاحظ أن العولمة فرضت توقيت جرينتش.

○ إن الثقافات الوطنية تعاني من التهميش والتبعية بحكم سيادة اللغة الإنجليزية في الشبكات العالمية، فمثلاً نجد أن هناك (٦٥٪) من برامج الإذاعة تبث بالإنجليزية، وهناك (٧٠٪) من الأفلام باللغة الإنجليزية، و(٩٠٪) من الوثائق المخزونة بالإنترنت، و(٨٥٪) من المكالمات السلكية الدولية، فماذا بقي للشعوب التابعة من تأثير تبادلي أمام سياسة الإعلام المفتوحة.

إن المضي بهذا الاتجاه سيؤدي مع الزمن إلى فقدان اللغة التي تعتبر القلعة الحصينة للدفاع عن الهوية، وأي شعب يسلب منه اللسان الذي وصفه الأجداد يضيع إلى الأبد.

وهنا يقول الدكتور أمين العالم إن التهميش اللغوي أخذت العولمة السائدة تفضي بالضرورة إلى سيادة لغة من لغات الدول المهيمنة في العلاقات التجارية والاقتصادية، ويعزز ذلك من سياسة قيمها وثقافتها الخاصة وعندما تتهمش اللغات القومية والوطنية فإن ذلك يعني الدخول في دائرة التبعية، ونلاحظ مثلاً إسرائيل كيف تحافظ على هويتها القومية واللغوية، فهي مثلاً تحرم استخدام أي مصطلح أجنبي ما لم يتم إقرار مقابله باللغة العبرية، كما أنها، لتعزيز وجودها، تسعى إلى إقامة شبكة معلوماتية واسعة لتقوية صورة العرب والمسلمين، وتشير دلائل عديدة إلى نية إسرائيل لتشويه تراثنا الثقافي القريب والبعيد، فمثلاً قيام إسرائيل بتحضير أفلام الجنس العالمية باستخدام أحدث أساليب المونتاج والإلكترونيات بواسطة إحلال صور لممثلين مصريين بدل الممثلين الأصليين، وهذا يعد أفظع أسلحة التشويه الثقافي.

إننا نحن العرب بالذات أمام وضع يفرض علينا المواكبة الإيجابية لثورة الاتصالات، ولن يتأتى ذلك إلاّ بفعل شل القيود الكابحة لعمليات الإبداع وحرية الفكر وتبادل المعلومات، لكي نستغني عن البرامج التلفزيونية والعمل على إشاعة الديمقراطية والابتعاد عن سياسة الترفيه على حساب برامج التنمية والتعليم والتوعية، والابتعاد عن سيطرة الدولة وأجهزة الإعلام لغرض البهرجة والمديح الذي أدى إلى عزوف مواطنينا عن مشاهدة القنوات المحلية.

إن ثقافتنا الوطنية ستضمر أمام الثقافات الوافدة تحت ضجة الاندماج الثقافي الذي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات.

إنه يتوجب علينا إدراك مغزى التكتلات الإعلامية وضرورة الإسراع إلى إيجاد نوع من التعاون الإعلامي بين الأقطار العربية والإسلامية، وأن نتخلص من وضعية جعل مؤسساتنا الإعلامية عبارة عن وكلاء للمؤسسات والوكالات الإعلامية العالمية، وأن يتخلص إعلاماً من عملية الارتهان لمؤسسات الإعلان والدعم الحكومي، حتى نستطيع أن يكون لنا دور في ساحة الإعلام والاتصال، وأن ندخل العملية الاتصالية بشكل شبه متكافئ إن لم يكن متكافئاً، أي نشترك في عملية الإرسال والتبادل الثقافي وألاّ نظل دائماً في حالة المستقبل السلبي والضعيف.

وجهة نظر

إبراهيم المعلمي

● الكارثة الزلزالية التي ألمت بشعوب جنوب شرق آسيا فادحة ومروعة بكل المقاييس.

وقد حصدت مايقارب الستين ألفاً من البشر وشردت الملايين من منازلهم التي باتت في خبر كان..

● إنه قضاء الله وقدره ولامرد له ، فهو جل وعلا من أوحى للطبيعة لأن تصب جام غضبها بتلك القوة المدمرة وبذلك الطوفان الذي لم يستثن بشرا ولاحجرا ولا شجرا ممن كانوا في طريقه.

● الصور التي تناقلتها وسائل الاعلام المرئية عن تلك الفاجعة تفطر القلوب وتقشعر لها الأبدان.. وخاصة تلك الجثث الآدمية والحيوانية التي بدت على سواحل البلدان المنكوبة كالقرب المنفوخة ومعظمها لنساء وأطفال من الفئات الأكثر فقرا.

● حالات الانذار والتأهب وصلت إلى المناطق المطلة على المحيط الهندي وامتد تأثير الموجات البحرية الهائلة إلى سواحل بلدان العالم الجنوبية.

● إنها كارثة القرن.. وقد حلت بين لحظة وأخرى وفي غفلة من الزمن، أراد الخالق عز وجل أن يذكر هذا الانسان أن مصيره ليس بيديه وأن الموت أقرب إليه من حبل الوريد.

● وهي إشارة إنذار ثانية لنا، بعد الزلزال الضعيف الذي ضرب بعض مناطق محافظة ذمار أوائل الثمانينات ، لنتأكد من أن بلادنا معرضة لمثل هذه الزلازل المدمرة.

وموقعها الجغرافي لايبعد كثيرا عن خطوط ومناطق الحراك الزلزالي.

● ويزداد الأمر سوءا بالنسبة لنا، فمخاطر أي اهتزاز أرضي أو هيجان بحري.. مهما كان ضعيفاً أو طفيفا، ستكون كارثية علينا، فإلى جانب افتقارنا إلى مراكز الرصد الحديثة والمزودة بالمعدات والتقنيات العالية، فإن البنى التحتية والاحياء السكنية والمجمعات العمرانية في معظم مناطق البلاد لاتحتمل حتى هبة ريح أو عاصفة رعدية حتى تقع وتأتي على مابداخلها وماحولها وجاورها.

● فإذا كانت البلدان الأكثر تقدما وتطورا والاقوى عدة وعتادا لاتستطيع مقاومة مثل هذه الكوارث الطبيعية أو الحد من آثارها والتخفيف من ضحاياها.. فما بالنا في اليمن..!

almalemi@hotmail.com

على ضوء انعقاد المؤتمر السنوي الـ١٥ لقادة وزارة الداخلية

أحمد عبدربه علوي

● شهد المناضل الفريق/ عبدربه منصور هادي –نائب رئيس الجمهورية الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الخامس عشر لقادة وزارة الداخلية التي انعقدت خلال الفترة من ٢٥ ديسمبر الحالي وحتى ٢٧ منه، وجاء انعقاد هذا المؤتمر السنوي لينقاش مجمل اتجاهات الخطة الأمنية العامة للعام ٢٠٠٥م بالاضافة إلى مجمل القضايا المتعلقة بالأمن وأجهزة الأمن التي تبدأ بالجيش والأمن السياسي والشرطة وتنتهي لأصغر حارس نظامي هي جهاز المناعة للدولة وأي مساس بجهاز المناعة يصيب الدولة باقتحام كل أنواع الميكروبات لجسد الأمة.

كما سيناقش تقرير النشاط الأمني في عموم أجهزة الأمن خلال العام ٢٠٠٤م والتقرير المقارن.

وقد ألقى الأخ نائب رئيس الجمهورية أثناء افتتاح الجلسة كلمة توجيهية تهدف إلى حث الأجهزة الأمنية على مزيد من بذل الجهود في أدائهم لواجباتهم لحفظ الأمن والاستقرار وترسيخ الطمأنينة للشعب.

كما أوضح أن المؤتمر يمثل فرصة طيبة للوقوف بالتقييم والمراجعة أمام كل ماتحقق خلال الفترة الماضية على صعيد العمل الأمني وترسيخ أسس الاستقرار والأمن للمجتمع والخروج بالنتائج المطلوبة في رسم اتجاهات العمل الأمني في المستقبل الخاص بوزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة.

كما أشاد الأخ المناضل الفريق/ عبدربه منصور هادي –نائب رئيس الجمهورية بالبطولات الرائعة التي سجلها أبناء المؤسسة الأمنية التي نجحت أجهزتها في توجيه أكثر من لطمة لفلول الارهاب، ولكل الخارجين على القانون.

الحقيقة أن الأجهزة الأمنية قد واجهت اختباراً صعباً لم تتعرض له أي قوات أمنية في العالم كما حدث في جبال مران بصعدة أثناء التمرد في مران ومأحدث في بقية محافظات الجمهورية، هذه حقيقة لاخلاف عليها واجهت مجموعات غير معروفة لها من قبل .. واجهت ارهاباً مدرباً على حرب العصابات في معسكرات الخارج .. واجهت الارهاب في محافظة أبين، وعدن والوهط وشبوة وغير ذلك من قبل هؤلاء الأشخاص الخارجين على القانون الذين تسببوا في ضرب اقتصاد البلاد عندما كانوا يخططون ويعدون لمثل هذه العمليات من قبل فهم يملكون عناصر رصد مدربه تجيد التخفي على العكس من رجال الأمن الذين يكونون معروفين في مثل هذه المناطق، أيضاً تمكن رجال الأجهزة الأمنية في إلقاء القبض علي الكثير من العصابات المتخصصة في تزوير العملات والشهادات وسرقات السيارات وتهريب البضائع في عدد من المحافظات.

الحقيقة أن الأجهزة الأمنية قد حققت من النجاحات الأمنية الكثير والكثير. ومايلفت الانتباه أن المؤسسة الأمنية ووحداتها في وزارة الداخلية تشهد نشاطاً ملموساً يهدف إلى إرساء تقليد عمل أمني يمتاز بالمرونة والحركة والمقدرة حيث تقوم وبشكل متواصل قيادة وزارة الداخلية بزيارات مستمرة إلى أقسام الشرطة المختلفة باعتبارها الواجهة الأمنية التي ترتبط بالمواطن يومياً.

وتعتبر مهام وزارة الداخلية من أعقد المهام الوطنية وأصعبها لما يحيط بمسؤولياتها من الحساسية الشديدة والتشعبات والتعقيدات. إضافة إلى القلق الدائم والمغامرات التي لاتنقطع خصوصاً في بلد يعج بالكثير من القضايا والمشاكل الاجتماعية والأمنية، وتعمل قيادة وزارة الداخلية أثناء نزولها المستمر على حل مايقوم به رجال الأمن حالياً من بطولة وتضحية سوى امتداد لتاريخ وطني طويل في هذا المجال.

وللحقيقة أنه منذ بدأ تنفيذ خطة الانتشار الأمني في المحافظات والمديريات والتي كان لها دور فعال في الحد من الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها وتعزيز جوانب الأمن، مما مكن إنهاء الجوانب السلبية التي كانت معيبة ومقلقة للأمن وظاهرة مشينة ومسيئة لسمعة اليمن كما كان يحدث في السابق من ظاهرة الاختطافات والتطلعات والسرقات وغيرها.

وترمز الشرطة في أي دولة من الدول إلى الرجال الذين يحرسون قيم المجتمع ويشتبكون في صراع مع الخارجين على القانون. وبهذه الصفة يكتسب رجل الشرطة (الأمن) في كل مكان هذه الهالة الخاصة التي تميز عمله عن عمل الغير.

ورجل الشرطة سواء كان جندياً أو ضابطاً يؤدي واجبه وهو مؤمن بهذه الأهداف باذلاً ما في وسعه لتحقيقها دون أن يشكو أو يتذمر .. ونسجل هنا أن مايقوم به رجال الأمن من جهد مضني في سبيل إقرار الأمن والحفاظ على الانضباط وتوفير الحياة الهادئة الآمنة لكل مواطن وبث روح الطمأنينة في قلبه ونفسه شيء تستحق عليه الأجهزة الأمنية كل الشكر والتقدير .. تحية للرجال .. تحية لرجال الأمن بكل ماتعني كلمة (رجال أمن) من معنى كل الرتب من جيش وشرطة وأمن دولة وغيرهم في مؤتمرهم السنوي الخامس عشر الذي نأمل ونرجو أن يحالفه النجاح.

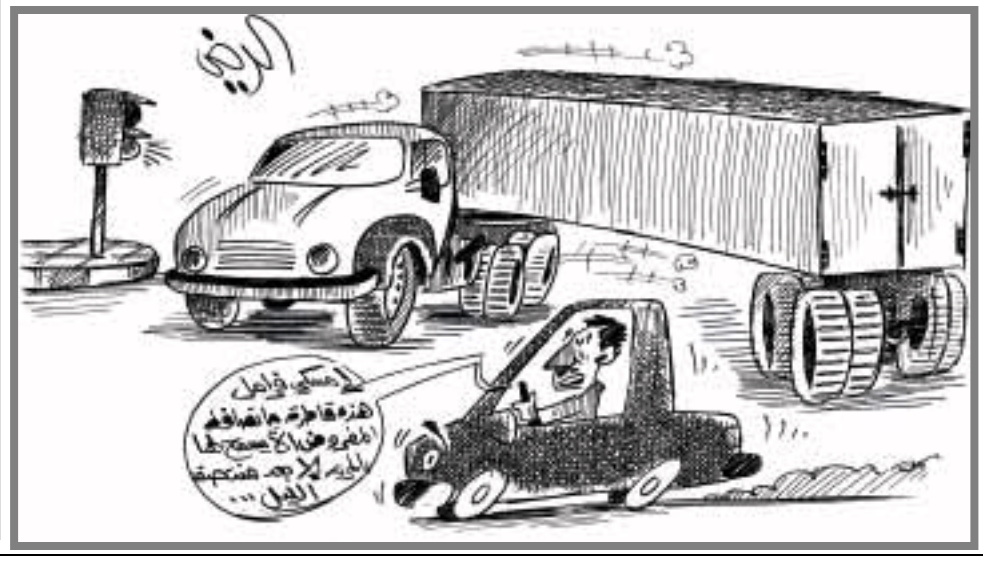

للأخ وزير الدولة أمين العاصمة

محمد علي الأكوع

● كدت ألوم نفسي لكثرة الحاحي على معاليكم وأمانتكم للعمل بوضع لوحات على مناطق معينة من سور صنعاء المهددة بالإعتداء عليها والتي بادر حمران العيون بذلك بعد تنبيهي –كمواطن فقط– لكم بوقت طويل كالسور الكائن شرق بوابة المستشفى الجمهوري من الجهة العدنية أو الجنوبية.

فقد قامت بناية شامخة وصيدلية والحبل على الجدار خاصة وحالة السور في حالة ضعف فيكاد أن ينهار بأدنى دهفة من بعض قليلي الخير ويضيع معلم من معالم سور صنعاء الهامة.

وكذلك بقية من السور شرق شرطة العلفي بباب البلقة من الجهة الشمالية، وحيث شرق بقية السور دكاكين اعتدى صاحبها على السور حتى حدث حريق في تلك الدكاكين وظلت البوابات للدكاكين وجدرانها الحجرية قائمة ولا ندري كيف ستتعاملون مع هذه الدكاكين التي محت كل أثر للسور التي بنيت فيه.

كذلك ثلاث أو أربع مساحات من السور أمام الشارع المؤدي إلى المركز الثقافي والمباحث الجنائية.

ورحم الله العميد/ عبدالواحد السياغي الذي أمر بإيقاف هدم تلك البقية من السور وحتى إيقاف من بدأوا يبنوا عليه وهدموا بعضه.

إن معالم سور صنعاء مهددة في مناطق أخرى فقد بلغني أن مسؤولاً قد هدم في السور مساحة جعلها مدخلاً إلى بيته شرق باب اليمن، وغرب قصر السلاح من الجهة الجنوبية أو شرق باب السلام بالضبط، وعليكم البحث والتصرف، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

عفواً فقد نسيت الحفرة الخطرة شمال مركز العيهم الذي كلمتكم وكتبت لكم عنها.